العاهل الأردني افتتح المؤتمر في البتراء ويرعى لقاء بروتوكوليا بين عباس واولمرت صباح اليوم

بدء اعمال مؤتمر الحائزين على جائزة نوبل بمشاركة 25 شخصية عالمية وبرنامجه مثقل بالهموم الاقليمية والدولية

البتراء ـ «القدس العربي»
ـ من طارق الفايد:

اكد العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني ان السلام الدائم لا يمكن تحقيقه الا من خلال تسوية نهائية يتم التفاوض عليها بطرق تستند الى الشرعية الدولية ـ دولتان، دولة فلسطين قابلة للحياة وذات سيادة، الى جانب اسرائيل آمنة.

وقال العاهل الاردني في كلمة افتتاحية لمؤتمر البتراء الثاني للحائزين على جائزة نوبل صباح امس انه ليس هناك ما سيمنع تحقيق التقدم بصورة مؤكدة اكثر من اتخاذ موقف المتفرج في الوقت الذي تحيق فيه كارثة انسانية بالشعب الفلسطيني. ويأتي خطاب الملك عشية لقاء مرتقب بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزراء اسرائيل ايهود اولمرت وبعد ان وجه اليهما دعوة الى تناول فطور عمل اليوم الخميس في المدينة الاثرية (255 كلم جنوب).

ومن الشخصيات المدعوة الى الفطور ايلي فيزل الحائز جازة نوبل للسلام عام 1986 والذي ترعى مؤسسته الانسانية المؤتمر بالاشتراك مع صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.

وشارك في المؤتمر 25 شخصية عالمية من الحائزين على جائزة نوبل للسلام بالاضافة الى 70 شخصية من الاردن والعديد من دول العالم.

وقال فيزل «اننا اجتمعنا في هذا المؤتمر علماء وباحثين وقياديين وصحافيين وتلفزيون للتوصل الى حلول والحد من العنف والرعب الذي يحدثه الانسان نفسه».

وبين فيزل ان «عالمنا مازال في خطر متزايد والامل هو العنصر الوحيد الذي يجمع الانسانية وانه مازال هناك الكثير الذي نفعله كي نحد من الحروب وقتل الاطفال والنساء لكي يحل السلام والعدل في العالم اجمع، ويجب ان نبذل قصارى جهدنا لانقاذ هذا الطفل وهذا الانسان، وان العنف ليس الاجابة الصحيحة لتلك المعاناة».

واضاف فيزل «ان الكراهية مرض معد يجب القضاء عليه»، مبينا انه «علينا ان نعلم بان الفلسطينيين ليسوا اعداء وان العالم الذي نعيش فيه هو عالم مريض ولذلك يجب ان نقترح طرقا لكيفية علاج مشاكلنا الانسانية».

ورأى الملك عبد الله انه يجب ان تكون هناك شراكة عالمية بين الحائزين على جائزة نوبل والقادة الذين يمكنهم ان يجندوا مواهب فكرية وخبرات أفكار لايجاد حلول واجابات للمشكلات الخطيرة في عصرنا.

وقد بدأ مؤتمر البتراء في العام الماضي الجهد الذي لم يسبق له مثيل وستعمل المناقشات هذا العام على التقدم بهذا العمل خطوة الى الامام كما ستبادر الى احداث تغيير ايجابي.

وقال «ان غالبية فقراء العالم يعيشون في دول نامية من ذوات الدخل المتدني والمتوسط في اقتصادات تصارع من اجل ان تستقر وان تنمي الفرص المتاحة، وان منطقتي وحدها ستكون بحاجة الى مائة مليون وظيفة جديدة لتلبية حاجات الباحثين الجدد عن الوظائف والعاطلين عن العمل».

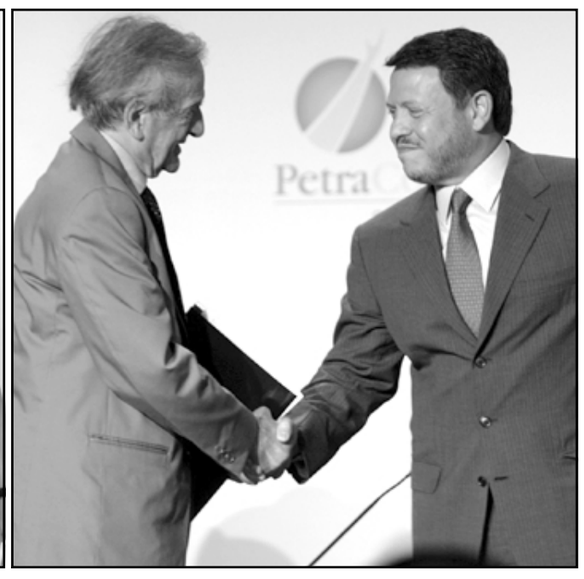

العاهل الاردني مستقبلا ايلي فيزل راعي المؤتمر (رويترز)

الملكة رانيا مع الكاتبة ماريون فيزل في افتتاح المؤتمر (رويترز)

الدالاي لاما محييا مشاركة بودية على هامش المؤتمر (رويترز)

وافاد الملك الاردني ان «جائزة نوبل نفسها ومنذ البداية حظيت بصبغة عالمية مفادها اننا جميعا نلعب دورا في تقدم هذا العالم ورفاهه، ومعا فقط نستطيع ان نخلق مستقبلا يشمل الجميع ويوحدهم، فالتغيير الحقيقي يتطلب افكارا وعملا».

وركز الملك عبد الله في حديثه على ثلاثة مجالات لمعالجتها وهي الحاجة الى دعم التميز التعليمي وخاصة في العالم النامي والمجال الثاني الذي يستفاد فيه من القيادة التي يوفرها الحائزون على جائزة نوبل وهي التنمية المستدامة، والمساهمة في فض النزاعات الدولية.

وتحدث رئيس جمعية كارليفي للسلام جورج بيكوتش من خلال المؤتمر حول انتشار الاسلحة النووية قائلا: اننا الان بحاجة الى اتخاذ برنامج جدي لنزع الاسلحة النووية وتصديرها، حيث ان مجلس الامن يواجه الصعوبات لمنع ايران من تصنيع الاسلحة النووية.

واوضح بيكوتش ان ايران وبعدة طرق تبرز وتشعل هذه التحديات والغموض الواضح في هذه المسألة وان ايران لديها 6 الاف سلاح نووي. ورأى انه اذا كانت الحكومة الايرانية جادة يجب ان تأخذ في التفاوض حيث ان هناك قواعد يجب ان تتفق عليها.

وأكد رئيس كلية الطب ونقيب الاطباء الامريكيين ديفيد ساتشور على اهمية هذه القضايا وبالتحديد في مجال الصحة موضحا ان عالمنا الان بحاجة الى تطوير الامصال والعقاقير المضادة ومكافحتها وتحديدا مرض انفلونزا الطيور وركز على «الوقاية كأولوية اولى حيث ان درهم وقاية خير من قنطار علاج».

وبين ساتشور ان هناك 3 اطفال من 1000 طفل في العالم يتوفون في كل دقيقة وان انتشار الاسلحة النووية في العالم يمكن ان يؤدي الى تدهور الصحة عالميا حيث انه ينفق في كل سنة 70 مليار دولار في العالم في مجال الصحة.

وقال ان انتشار السمنة في الدول المتقدمة والكثير من البلدان يؤدي الى ارتفاع امراض السكري والامراض الاخرى وخاصة وسط الامريكيين وذلك يؤدي الى زيادة التعقيد في العلاقة الاجتماعية. واعتقد وزير التعليم الاردني خالد طوقان ان التعليم يمر في مستوى منخفض خلال الحروب في العقود الماضية وما سببته من دمار للمدارس والابنية حيث ان هناك اكثر من 70 مليون من العرب اميون و78 % منهم من النساء.

وشارك في المؤتمر 25 شخصية من الحائزين على جائزة نوبل وعدد كبير من الشخصيات السياسية العالمية منهم شمعون بيريس ورئيس الوزراء الاردني معروف البخيت والملكة رانيا العبد الله والامير رعد بن زيد والاميران فيصل وعلي الحسين والعديد من الشخصيات الاسرائيلية والامريكية. وتصدر الحضور الدالاي لاما الزعيم الروحي للبوذيين كما حضرت نجمة السينما اوما ثورمان بالاضافة الى شخصيات اخرى عالمية.

وينظم المؤتمر الذي يستمر يومين صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية ومؤسسة ايلي فيزل للانسانية.

وقال نائب رئيس الصندوق الدكتور باسم عوض الله ان المؤتمر الحالي سيبنى على ما بدأه المؤتمر الاول ويناقش وسائل عملية لتحقيق الرؤية التي تقف وراء هذا المؤتمر وهي الترويج للسلام والتعاون وخلق فرص اقتصادية ودعم البحث العلمي والابداع.

من جانبه قال رئيس مؤسسة ايلي فيزل للانسانية ان العلماء والمفكرين والقادة أتوا الى المؤتمر لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين الوضع الانساني الذي يواجه التهديدات من مآس من صنع الطبيعة وصنع الانسان.

وقال ان عنوان المؤتمر لم يختلف خلال هذين العامين لان العالم ما يزال في خطر متنام ولهذا فقد اقترح اضافة عنوان فرعي للمؤتمر هو السعي وراء الامل، معتبرا ان الامل هو العنصر الذي يجذب الانسانية للذرى التي تستحقها.

وقال ان الاهتمام بصالح الاخرين وايماننا بالامل هو ما يجمعنا في هذا المؤتمر، فنحن جميعا نسعى لتقدم الانسانية ولو خطوة الى الامام.

وخاطب فيزل الفلسطينيين قائلا انه يعرف مأساتهم وألمهم ويأسهم ولكنه يطلب منهم تجاوز الألم لان العنف ليس هو الجواب في وجه كل هذه المعاناة، معترفا انه ليس من السهل الكلام عن الامل امام طفل يتألم ويتألم أهله معه.

ويناقش المؤتمر على مدى يومين قضايا تتعلق بالتحديات امام الامن العالمي والتنمية الانسانية، وقضايا منع الانتشار النووي، والتعليم، والصحة، والفقر والتنمية الاقتصادية، اضافة الى الاستماع الى حديثين منفصلين من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت.

وشدد نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيريس امس على ضرورة أن يكون الحل للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ثنائياً وقائماً على خريطة الطريق التي تنص على قيام دولة فلسطينية مستقلة الى جانب دولة إسرائيل آمنة.

وقال بيريس في تصريح للصحافيين امس في مدينة البتراء «إن الأيديولوجية التي يتبناها تختلف عن تلك التي يتبناها رئيس الحكومة إيهود أولمرت»، الذي طرح خطة للحل مع الفلسطينيين تقوم على أساس الإنفصال الأحادي الجانب، الأمر الذي يرفضه الفلسطينيون.

واستبعد بيريس عقد لقاء قمة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وأولمرت حيث يشارك الإثنان في أعمال مؤتمر الحائزين على جائزة نوبل، مشيراً الى إنه من الأهمية تحديد مواضيع الحديث قبل أي لقاء.

وبحسب برنامج المؤتمر، من المقرر أن يلتقي كل من عباس وأولمرت على مائدة إفطار يقيمها الملك عبد الله الثاني صباح اليوم الخميس، مع شخصيات أخرى.

وحرص مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية على التأكيد على أن اللقاء سيكون بروتوكولياً ولن يتضمن البحث في أية قضايا سياسية، فيما تتحدث مصادر داخل المؤتمر عن جهود أردنية لعقد قمة سياسية تجمعهما بحضور الملك عبد الله الثاني. وسيكون اللقاء البروتوكولي بين عباس وأولمرت هو الأول بين الرجلين منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية في نيسان (ابريل) الماضي.

وحضر المشاركون في المؤتمر حفل عشاء اقيم بين آثار البتراء على موسيقى فرقة «طوكيو ستريتغ كوارت».

اتهام مرشد «الاخوان» بهدم شعار «الإسلام هو الحل».. والشيخ البدري يعتبر عمرو خالد سبب تخلف المسلمين.. سخرية من كلمة «موافقون» في مجلس الشعب

هجمات ضارية ضد مبارك.. ومعارك مع هيئات قضائية واتهامها بالعمل لحساب النظام.. وتصنيف مصر من الدول «النايمة»

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاربعاء عن حضور الرئيس مبارك احتفال القوات الخاصة من الصاعقة والمظلات، بمناسبة عيد الجلاء وإلقائه كلمة، واتصاله بالبابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط الارثوذكس للاطمئنان على صحته حيث يعالج في المانيا ـ شفاه الله وعافاه ـ واتصاله الهاتفي بالرئيس السوري بشار الاسد ومباريات كأس العالم لكرة القدم وامتحانات الثانوية العامة وموافقة مجلس الشورى بصفة مبدئية على مشروع القانون الحكومي للسلطة القضائية وكذلك موافقة مجلس الشعب على عدد من مواده، طبعا، وهل تملك الأغلبية في المجلسين ـ سوى، موافقين، موافقين، وبالله التوفيق، رغم اعتراضات نادي القضاة واخلاء سبيل ثلاثين من المتظاهرين وتجديد حبس 134 من الاخوان المسلمين خمسة عشر يوما اخرى، واستمرار اسرائيل في اعتداءاتها الوحشية ضد اشقائنا الفلسطينيين واستشهاد عدد منهم ـ الى جنة الخلد ـ ومقتل جنديين أمريكيين في العراق، واستمرار قتل العشرات من المدنيين من اشقائنا العراقيين وتظاهره اكثر من ثلاثمائة سيدة امام مقر المجلس القومي لحقوق الانسان احتجاجا على استمرار اعتقال ذويهم من سنوات دون أي اتهامات، واستمرار ارتفاع درجات الحرارة، وإلى شيء مما لدينا اليوم:

طلعت وعز

ونبدأ بمعركة طلعت السادات وأحمد عز التي أراد زميلي وصديقي وقريبي سعيد عبدالخالق رئيس تحرير «الميدان» احياءها بقوله:

«لم ألعن الرئيس الراحل أنور السادات وأيامه وسنينه؟

لم أسب «السادات» ووالده وأجداده ودينهم الإسلامي.

لم أشتم «السادات» ولم أتطاول عليه من قريب أو بعيد.

عشت حياتي الصحافية منحازا للرئيس الراحل السادات ومنتقدا للرئيس الراحل جمال عبدالناصر باعتباره أحد أسباب الخراب الذي وصلنا إليه اليوم، والذي سوف تصل إليه الأجيال القادمة بعد 50 عاما.

المهم، فوجئت ذات يوم بمذكرة من الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس الأعلى للصحافة بإحالتي إلى النائب العام للتحقيق معنا، وحضراتكم تتذكرون أن التهمة التي وجهها لي الدكتور مصطفى قيامي بنشر صورة عارية للنصف الأعلى للرئيس الراحل السادات بعد اغتياله وتطورت الأوراق بسرعة رهيبة من النائب العام إلى محكمة الأزبكية الجزائية وصدور حكم الحبس ثلاثة شهور مع ايقاف التنفيذ وأيدت محكمة الاستئناف الحكم في جلسة واحدة ووصلت القضية الآن الى محكمة الاستئناف، الحكم في جلسة واحدة، ووصلت فيه اساءة للرئيس السادات الذي أحمل له كل تقدير واحترام ورأيت في هذا النشر سبقا صحافيا لم يصل اليه زميل من قبل وأيدني وقتها معظم رؤساء تحرير الصحف القومية وبعض الزملاء واعتبروا نشر الصورة انتهاكا لحرمة الموتى، واساءة للرئيس السادات في قبره رغم أن الرئيس يتساوى مع الخفير في القبر ولا حصانة لأحد أمام الله عز وجل، ومنذ أيام سمعنا عن نائب بالحزب الوطني وقف خلال خناقة الحذاء والمليارات بين طلعت السادات وأحمد عز، وقف يسب «دين السادات» وأجداده تحت قبة البرلمان، تصوروا نائبا بالحزب الوطني فعل هذا في مؤسس الحزب، وسب الدين الإسلامي، وفوجئنا بأن جميع المسؤولين صم بكم عمي، حتى الذين استرزقوا من وراء السادات سواء بالمال أو المنصب، ولم يتحرك الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب للتحقيق في الواقعة والذي انحصر اهتمامه في واقعة «الحذاء والمليارات»، وفض الاشتباك بين طلعت السادات وأحمد عز، ومحاولة انهاء هذه الأزمة قبل أن تعبر الأسوار خارج المجلس إلى جهات التحقيق كما لم يتحرك عضو بالمجلس دفاعا عن الرئيس السادات، أو دفاعا عن الدين الاسلامي الذي ينتمي إليه، وكتب الاستاذ الزميل الكبير ابراهيم سعدة في عموده اليومي بـ«الأخبار» يستنكر صمت المسؤولين عن هذه الواقعة التي تعبر عن وقاحة بلا حدود وتساءل عن موقف صفوت الشريف باعتباره أمين عام الحزب الوطني لأن المتهم عضو بالحزب، والمجني عليه مؤسس الحزب، ورئيس الدولة السابق وصاحب اعظم انتصار في تاريخ مصر الحديث! وفوجئت يوم «الاربعاء» الماضي بمقال لصديقي وزميلي وقريبي حسنين كروم يحاول بين سطوره استفزازي باعتباره منحازا بشدة لمن وصفه في مقاله بالزعيم خالد الذكر جمال عبدالناصر، وراح قريبي الناصري جدا يدافع عن الرئيس السادات ووضع اسمي في جملة مفيدة باعتباري منحازا للرئيس السادات ومهاجما للرئيس عبدالناصر، وبصراحة دافع حسنين كروم عن الرئيس السادات بصورة لم تحدث من كاتب ساداتي بخلاف الاستاذ ابراهيم سعدة.

أليس مثل هذا الموقف يدعونا للخجل من انفسنا، المسؤولون الكبار يتجاهلون واقعة سب الرئيس السادات وأبيه وأجداده ودينهم الاسلامي».

ثم استدار سعيد ليشن هجوما لا حدود له ضد أحمد عز وأبيه، سنشير إليه غدا ان شاء ربك الكريم، حتى أجد مساحة لخبر «المسائية» في نفس اليوم، الثلاثاء بصفحتها الأولى ـ وكان لزميلتنا عبير حمدي ونصه»:

«أقام المحامي نبيه الوحش دعوى قضائية ضد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب اتهم فيها مائتي عضو بشهادة الزور في واقعة الحذاء التي جرت أحداثها بين النائبين طلعت السادات وأحمد عز. أكد الوحش في مذكرة الدعوى ان مضبطة المجلس خلت تماما من الواقعة وأن بعض النواب وقعوا على الشكوى ضد النائب طلعت السادات اكثر من مرة وأن بعض النواب وقعوا لزملائهم حيث كانت التوقيعات بخط واحد مع اختلاف الأسماء وأن التوقيعات على الشكوى تضمنت أسماء بعض النواب ثبت انهم خارج البلاد وقت حدوث الواقعة وطالب الوحش بإسقاط العضوية عن النواب».

معارك الإسلاميين

وإلى معارك الاسلاميين والهجوم المباغت الذي شنه صديقنا الداعية الشيخ يوسف البدري ضد الداعية الشاب عمرو خالد بقوله عنه في حديث نشرته له جريدة «الغد» مجموعة موسى مصطفى موسى وأجراه معه زميلنا رضا صلاح الدين وفيه قال البدري عن عمرو:

«لا أحب أن أغتاب أحدا لكن الملاحظ أن الدعاة الذين يظهرون الآن أصبحوا كأنهم موضة، فقد حل عمرو خالد محل عمر عبد الكافي وحل عمر عبد الكافي محل ياسين رشدي الذي حل محل وجدي غنيم وهكذا، والآن على الساحة عدة دعاة يتنافسون ايهما يستأثر بآذان الناس والحق أن جميعهم غير متخصص فهم دعاة من المنازل حاصلين على دبلوم تجارة وزراعة وبحرية وإعلام وما إلى غير ذلك، أما رأيي في عمرو خالد فهو سبب تخلف الأمة الإسلامية لسببين الأول انه يتكلم بالعامية فجعل القرآن الكريم والحديث الشريف غريبا على آذان الناس، فأصبحوا يحبون سماعه ويرون القرآن أنشودة وأغنية وصوتا جميلا يطربهم برغم أخطائه الشنيعة التي لا تغفر.

والسبب الثاني انه يتكلم في الرقائق فلا يعلم الناس أمور دينهم الصحيحة، هذا بالاضافة لأخطائه العلمية القاتلة فمثلا قوله الشهير «إذا ما غيرناش نفوسنا من الصعب على ربنا أن يغيرنا؟!! فهل يوجد شيء في هذه الدنيا يصعب على الله أن يغيره في لمح البصر أيها الداعية؟ والخطأ الأبشع والذي تمسك به الإسرائيليون وترجموه ونشروه في جميع جرائدهم عندما قال ان المسجد الأقصى بني على أرض مغتصبة من يهودي فاستغلت إسرائيل هذا القول وسجلته على شرائط وترجمته كي تثبت أن لها الحق في استرداد المسجد الأقصى لأنه ملك ليهودي وأوجه له رسالة بأن يتقي الله فيما يقوله لأنه يحتسب ضده». ونترك الشيخ يوسف حيث هو لننتقل لـ«أهرام»، الاثنين مع زميلنا وصديقنا العزيز صلاح منتصر الذي انقض فجأة من عموده اليومي ـ مجرد رأي ـ على مرشد الاخوان بقوله:

«في حديث تليفزيوني أدلى به مرشد جماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف إلى الزميل الاستاذ مجدي مهنا نشرت نصه صحيفة «المصري اليوم» «عدد 12ـ5» سئل عن موقف الاخوان من السياحة وتناول الخمر فقال: السياح ليسوا همجا والبعض يعتقد ان السياحة تعني خمرا ونساء، ومن يشرب الخمر فليشربه في الفندق ونحن لا نحجر على أحد في بيته، انما المظهر العام يجب أن يكون إسلاميا، وهذا الكلام من مرشد الاخوان وإن بدا عمليا وواقعيا ومتناسقا مع متغيرات العصر وظروف الحياة في جانب وهو أمر مطلوب، إلا أنه في جانب آخر يهدم الشعار المقدس الذي يصر عليه الاخوان وهو «الاسلام هو الحل» ذلك أن الإسلام يحرم الخمر ويمنعه وعندما يقول المرشد العام بشربه في الفنادق أو في البيوت فهذا ليس «حلا إسلاميا» يستهدف نص الدين، وانما هو حل سياسي أو اجتماعي او اقتصادي يستهدف مصلحة الدولة والمجتمع في ضوء المتغيرات التي يعيشها العالم اليوم، لكن قائلها يعطيها حصانة الدين ويعتبر كل ما يقوله رأي الاسلام وليس رأي واحد من المسلمين، ولعل هذا مبعث الخلاف مع قيادات الاخوان التي تعودت أن تمسك «شوماة الدين» لتدق بها رؤوس الذين يعارضونها وبما يغلق طريق الاختلاف معهم على أساس أن هؤلاء المعارضين يرفضون «رأي الإسلام» لا «رأي الاخوان» مما جعل تشكيلهم حزبا عملا ممنوعا لأنهم يريدون ممارسة السياسة بحصانة العقيدة».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وهي تكتسب اليوم طابعا قانونيا وسياسيا، وأولها لزميلنا وصديقنا جلال دويدار رئيس تحرير «الأخبار» السابق وقوله يوم الثلاثاء في عموده اليومي بـ«الأخبار» ـ خواطر ـ عن قضية ممدوح حمزة:

«أفخر بأنه كان لي منذ اللحظة الأولى في «الأخبار» شرف تفجير قضية عالم الهندسة الإنشائية المصري الدكتور ممدوح حمزة الذي كان ضحية مؤامرة دنيئة استهدفت القضاء عليه علميا ومهنيا بمساهمة مؤسفة ومريبة من بعض عناصر سكوتلانديارد الانكليزية وعملاء لشخصية او شخصيات مصرية حاقدة، لقد استخدموا كل الأسلحة غير المشروعة لتلفيق أكذوبة كبرى تتهم هذا الموهوب الذائع الصيت عالميا بأنه كان وراء مؤامرة لاغتيال مسؤولين مصريين كبار في مقدمتهم وزير الاسكان المعزول د. محمد ابراهيم سليمان بالاضافة الى د. فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وكمال الشاذلي أمين مساعد الحزب الوطني في ذلك الوقت ود. زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، النكتة التي تثير الضحك والسخرية في هذا الاتهام انه ذهب الى لندن «ليكتري» قاتل انكليزي مأجور للقيام بهذه المهمة الشريرة، استند الاتهام على اخبارية عميل موتور ومدسوس من المرتزقة الذي من المؤكد ان هناك من أغراه على القيام بهذا العمل الخسيس غير الأخلاقي والذي يتنافى مع الضمير والقيم، الجديد في كل ما حدث أخيرا تجسد في هذا الموقف البطولي الذي يتسم بالشجاعة والفروسية الذي اتخذه الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أكبر ضحايا الجريمة الوهمية المستهدفة مكانة ومنصبا سياسيا، انه منذ البداية سخر من الاتهام مؤكدا أن أحدا لا يمكن أن يصدقه وأن علاقته على أحسن ما يكون مع د. حمزة. وحتى نغلق الباب تماما امام هذه الترهات رغم روابطه القوية بالوزير السابق محمد ابراهيم سليمان صاحب المصلحة الأولى في اتهام حمزة، وافق على ارسال شهادة مكتوبة بذلك إلى المحكمة البريطانية ونفس ما قاله د. سرور ردده ايضا كل من كمال الشاذلي ود. زكريا عزمي بوسائل أخرى، أرجو أن تحسم هذه الشهادة لصالح د. حمزة لتنتهي بذلك المهزلة على أمل أن تتم بعد محاسبة المتسببين فيها قضائيا وشعبيا لينالوا الجزاء العادل على جرمهم».

ونتحول لجريدة «الكرامة» والهجوم العنيف الذي شنه الدكتور عادل قاسم بسبب تقرير النيابة العامة عن غرق العبارة السلام 98 وقوله عنه:

«بعد ما كنا نتصور أننا أتينا «من خلال التقارير الرسمية للدولة» بما لم يأت به أحد من أدلة صارخة ودامغة تكشف وتهدم ذلك التقرير المزيف والفاضح ـ الذي يدعي كذبا وفجرا بأن تجهيزات العبارة «المتهالكة» كانت سليمة ـ والذي تمت بمقتضاه فبركة التهمة واختزالها في صورة جنحة «مع التغاضي تماما ـ بل والتستر عمدا ـ على جريمة عدم الإبلاغ عن غرق العبارة وإعاقة وتضليل جهات الانقاذ المختصة لأكثر من 10ساعات متصلة».

فإذا بتعرية فاضحة وصارخة أخرى تلحق بالنظام جميعه ـ من رئيسه إلى مؤسسة العدالة الزائفة والمزورة به!

فها هي النيابة الادارية هي الاخرى «بعد الرقابة الادارية، والمدعي الاشتراكي، وتقصي حقائق مجلس الشعب»، تؤكد ـ بحسب ما نشر بالصحف الحكومية ـ كذب وزيف الادعاء بسلامة تجهيزات العبارة وكيف ان التقارير المتتابعة كانت تحذر من «خطورة الوضع على متن العبارة السلام 98»، وكيف ان تصاريح التشغيل الخاصة بها كانت تصدر تدليساً! بل والأدهى والأنكى من كل ما سبق والذي يمثل بصقة ـ وليست مجرد صفعة ـ على وجه النظام بمؤسسة العدالة به هو ما أقر به ممدوح بيه ذاته لدى اجتماعه مع المسؤولين عن التفتيش البحري بأنه يعلم بكل المخالفات الموجودة على عباراته.

عند هذا الحد نتوقف، ونلملم أوراقنا ومستنداتنا ـ والتي نودعها بضمير الوطن كأمانة لحين محاكمة مبارك وازلامه عن هذه الجرائم وغيرها كثير»، وننتقل بالاستجواب الى مرحلة التساؤلات والتي باتت تستوجب اجابات حاسمة وقاطعة:

ونبدأ بالنائب العام:

×× ما رأي معاليكم إذا صادفتم وكيل «أو حتى معاون» نيابة مبتدئا يزيف ويفبرك التهم ويستند في ذلك لتقارير كاذبة مزورة؟

وما رأيكم إذا كان الوكيل متمرساً، وليس مبتدئا؟

فهل يستحق أن يبقى أصلا للحظة واحدة في سلك القضاء؟

ألا يستوجب الأمر إقالته؟ أو إن كان لديه أدنى إحساس أو ضمير أن يستقيل فور تعريته واكتشاف فضيحته؟ أم أنه ليس لديه مثل هذا الاحساس؟!

×× وبمناسبة الحديث عن الشرف ياسيادة النائب العام فما رأيكم في عضو نيابة متمرس، يتستر على تزوير ورقة اجابة لنجل أحد الوزراء لأكثر من ثلاثة أعوام وتزوير خطاب وقرار من وزير الزراعة بشأن مستشاره القانوني «ودعك عن شهادته الزور» منذ أكثر من عام، و، و، لكن إذا تعلق الأمر بأحد المعارضين لرئيس الدولة فيصدر أمرا بالقبض عليه في التو والحال ومن على أبواب البرلمان؟

×× وما رأيك ايضا في العضو «المتمرس» الذي يصدر أمرا بالقبض على عضو برلمان في اليوم التالي لمشاركته في مظاهرة ضد غزو العراق استنادا لما أسماه «بحالة التلبس المستمرة» والذي لا يرى انها تنطبق أبدا على من أغرق عمدا وفجرا الآلاف من الحشرات المصريين، فتركه يسافر ويفلت للخارج دون أدنى اعتراض؟!

×× وما رأيك أخيرا في هذا «المتمرس» الذي أقلقته هتافات «مجرد هتافات» المتظاهرين المتضامنين مع القضاة، فأجهد نفسه ليكيف لهم عريضة بقائمة لا حصر لها من الاتهامات من تعطيل للمواصلات، والتجمهر وإهانة «ولي النعم»، و، مع تجديد الحبس المرة تلو الآخرى، أما عندما تعلق الأمر بالملاك الطاهر الذي قتل عمدا آلاف الحشرات من المصريين ـ والذي تركه مطلق السراح «تماما»، فلن يعن كثيرا بالاطلاع «مجرد الاطلاع» على أقوال الشهود التي تدينه؟!

×× فما رأيكم في مثل المتمرس الوصمة، وما طبيعة وظيفته ودوره؟! يعني بالبلدي «بيشتغل إيه بالضبط، وعند مين؟!».

وعودة إلى قضية ممدوح حمزة ننهي بها معارك اليوم، وهي من نصيب زميلنا وصديقنا صلاح منتصر الذي قال يوم الثلاثاء ايضا في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ مجرد رأي ـ

«الموقف يبدو حاليا قد تحول لصالح الدكتور ممدوح خاصة بعد شهادة د. فتحي سرور وأهم ما في الدعوى خوف سكوتلانديارد من عودة الدكتور حمزة عند براءته الى جهاز الأمن البريطاني بطلب التعويض عن الخسائر التي تحملها خلال نحو18 شهرا له في لندن، وما يتصل بأعماله وتكاليف إحضار الشهود، وكذلك تكاليف المحاكمة نفسها وكلها يتحملها حاليا د. ممدوح حمزة ـ لحين الحكم في القضية».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا وهجوم ضده أفزعني وأحزنني لأبعد الحدود، في جريدة «الكرامة» من الدكتور عادل قاسم الذي لم أعد أطيق قراءة اسمه وأتطير كلما فتحت صفحاتها ووجدته فيها، وكيف لا أفزع ولا اتطير منه وهو يقول عن رئيسنا ـ وبالشناعة ما يقول:

«لي معكم تساؤلات الاستجواب، والتي ستكون ـ بقدر مقامكم العالي «وظيفيا طبعا» ـ أكثر اتساعا وشمولا:

×× ما رأيكم في حاكم ينتقي وزراءه ومعاونيه من أحقر العصابات، فيأتي برئيس وزراء يزور قرارات تتعلق بمستشاره القانوني، ويشهد بشأنه زورا بالقضاء ودعك عن دوره المشبوه والقذر في سرطنة الوطن، وابتكار سلالات قميئة من الرشاوى الجنسية والفساد!

ووزير للصحة يزور أوراق اجابة نجله بالامتحانات وآخر للتعليم العالي مدان في سرقات علمية، وثالث للاسكان يعهد بلهطة المشروعات للاصهار، ورابع للداخلية يزور البطاقات والكارنيهات، ويختطف اللواءات ويكرههم على الشهادة الزور أمام القضاء، وخامس للعدل يزور الاستفتاءات والانتخابات، ويأتي بنائب عام يتستر على كل ما سبق، و، و، فهل هذا حاكم لدولة، أم زعيم لتشكيل من العصابات؟!

×× وما رأيكم في أن يتفنن نفس هذا الحاكم في اختيار وتعيين اعضاء الشورى والبرلمان ـ بل والمناصب الرئيسية بالقضاء ـ من نفس نوعية و«سلالة» هؤلاء الوزراء من ممدوح بيه، لبرعي، وماهر، وبرهام؟!

×× وما رأيك في حاكم اختزلت كل مهمته «ووريثه» في بيع ونهب الوطن لصالح ـ وبمعاونة ـ مجموعة من المافيا واللصوص، من بلطجي إغراق العبارات، لصبي «الدرامز» الذي يعوم «بنجلكم» على المليارات، للصوص الخصخصة والأراضي والبنوك، في مقابل الملايين الذين لا يجدون قوت يومهم، فيلجأون لقتل أولادهم، أو للانتحار، أو للرشاوى، أو للتسول بالإشارات؟!.

×× وما رأيك في حاكم أصبحت لغته «وشرعيته» الوحيدة في التعامل مع شعبه ـ من القضاة لأساتذة الجامعات والصحافيين والمهندسين ـ هي السحل والتصفيات الجسدية والتي تبدأ بالثالوث الذي «لا يفهم» إلا سواه: الجزمة، والشومة، والكاراتيه، وصولا لمثل لما لحق بسليمان خاطر، ورضا هلال ـ وغيرهما ممن تمت تصفيتهم من الجماعة الاسلامية في اطار سياسة وتعليمات الضرب في المليان؟!

×× وما رأيك أخيرا في برلمان يقبع به السياف والقواد «مسرور» «اليأور الثاني بدولة الفساد»، والذي يشكل حائط الدفاع الأول والرئيس عن كل ما يجرى من جرائم وانحرافات ـ وكله بالدستور ـ وباللائحة ـ والقانون ـ والفصل طبعا بين السلطات؟!

فعندما يتزنق الحاكم وأسرته وعصابته في وقائع دامغة للانحراف «وما أكثرها» فيحولها مسرور «للنائب العام «إياه»، ومادام الموضوع أمامه، فلا يصح دستوريا مناقشته بالمجلس ثم عندما يحوله النائب العام «كجنحة» «مثلا يعني، للقضاء، فلا يصح مناقشة أمر أمام القضاء «من أول درجة ـ للاستئناف ـ للنقض ـ لإعادة المحاكمة ـ وما بعدها»! ثم عندما يصدر الحكم النهائي بعد عمر طويل فلا يجوز التعليق أو التعقيب على أحكام القضاء! و، و، وموت ياحمار ـ والحمير هنا ليسوا ضحايا العبارة أو الخصخصة أو قطار الصعيد وحدهم، بل الوطن بأكمله! وعندما يكون الوطن والشعب حميرا، فتصبح القيادة والكلمة العليا فيه وبجميع المجالات والمستويات للعربجية وحدهم!

وكرباج ورا يا أسطى أو ياسيادة اللواء أو المستشار أو، أو، لم تعد تفرق كثيرا! وصولا «وفي الكار نفسه» للبيه الوريث ذاته، والقادم توا من أمريكا، والتي كان يقوم فيها «على حد قوله» باستخراج «الرخصة»: رخصة الكارو طبعا، واللي عشمان يسوقنا بيها «بالكرباج» هو كمان، ويفضل راكبنا هو الآخر أربع خمس فترات! لكن هيهات، فالمحكمة والمنصة والمقصلة في الانتظار! وهنا، بثروت وعرابي والتحرير ـ وبكل قرية ومكان ـ سوف تكون: مقبرة المبارك وأسرته ونظامه العريق في الفساد والإجرام»».

لا، لا، لا، لم أعد احتمل المزيد وأغمى علي، فعلا وبدلا من أن يحاول اسعافي وإفاقتي تناسى الدكتور ايمان يحيى الاستاذ بكلية الطب بجامعة قناة السويس قسم أبو قراط كما تخلى عن واجبه كطبيب وأراد الاجهاز عليّ بقوله عن دولتنا ورئيسنا:

«اعتاد الناس تصنيف الدول وأنظمة الحكم طبقا للقواعد السياسية والاقتصادية المتعارف عليها، سمعنا عن دول اشتراكية وأخرى رأسمالية، ودول نامية أو «نايمة» وأخرى متقدمة وأنظمة حكم ديكتاتورية وأخرى ديمقراطية، يبدو مصر بعد ربع قرن من حكم الرئيس حسني مبارك متفردة في تصنيفها كدولة، قد ينطبق عليها وصف أو آخر مما تقدم لكن هذا التوافق والانطباق جزئي لا يعبر عن واقع الحالة الراهنة للدولة المصرية والنظام الحاكم بها، من يتأمل اللحظة الآنية والحال التي وصلت اليها الدولة المصرية، يجد أننا أمام توصيف وحالة شاذة، بعد تأمل وتدبر أجد نفسي مضطرا لأن اطلق على مصر في وضعها الراهن لقب «دولة إجرامية عظمى»!، نعم، بعد خمسة وعشرين عاما من حكم الرئيس مبارك وجدنا أنفسنا دولة عظمى، ولكن في الإجرام، كيف، ولماذا؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه.

لم يعد السلوك الإجر